

Distr.: General
4 May 2000
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيباً رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ وارداً من الممثل
السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وسأغدو ممتناً لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير السادس عشر عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ
اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وسوف أقدر لكم إتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس
الأمين.

(توقيع) وولفغانغ بيتريتش

تقرير من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك إلى الأمين العام

نهاية تشرين الأول/أكتوبر - منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقودة في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه التقرير السادس عشر إلى المجلس.

والتقرير يشمل أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

موجز

- إحراز تقدم بطيء في توطيد مؤسسات الدولة ذات الكفاءة.
- التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات التي يجب على البوسنة والهرسك اتخاذها لجعلها أكثر قرباً من التكامل الأوروبي
- إحراز تقدم فيما يتعلق "بالملكية" وتنمية المجتمع المدني
- زيادة جدية بالترحيب في عدد العائدين المنتمين لأقليات
- الانتخابات المحلية تؤدي حدوث بعض التحسن في مراكز المعتدلين
- شعور بخيبة الأمل لأن السلطات لا تزال تقاوم التغيير الاقتصادي

الحالة السياسية

مؤسسات الدولة

١ - دأبت مؤسسات الدولة باستثناء مجلس الوزراء خاصة على الاجتماع بانتظام إلا أنها لم تتخذ أي قرارات مهمة أو تعتمد تشريعات بخطى تبعث على الارتياح. ولم تفلح السنوات التي مرت منذ توقيع اتفاقات دايتون - باريس في التغلب بصورة كبيرة على وجهات النظر المعارضة التي تتبناها الأحزاب السياسية الحاكمة بشأن الدولة. ويتسبب تأخير

المساهمات التي تقدمها الكيانات والتي تمول ميزانية الدولة برمتها تقريبا، في تفويض أداء مؤسسات الدولة.

٢ - وقد أكدت مجددا هيئة رئاسة البوسنة والهرسك أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، في "إعلان نيويورك" التزامها باتفاقات دايتون - باريس، وبضرورة المضي قدما لتحقيق الاندماج الكامل للبوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية. وقد أعلنت هيئة الرئاسة التزامات محددة عديدة تشمل إنشاء أمانة دائمة، وتأييد اعتماد قانون انتخابي دائم، وإصدار جواز سفر وطني وحيد، والتوصل إلى اتفاق بشأن إطار عمل دائرة حدود الدولة. ومع أن هيئة الرئاسة قدمت في ٢٨ شباط/فبراير للأمم المتحدة تقريرا إيجابيا عن تنفيذ الإعلان، إلا أني وجدت أن النتائج مخيبة للآمال تماما.

٣ - لقد اعتمدت هيئة الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ مرسوما ينظم وظائف الأمانة وتكوينها. ولئن كانت تلك خطوة إيجابية، إلا أن القلق يتباني لأن هيئة الرئاسة لم تدرج حكما يتعلق بالتمويل. وجعلت التعيين لوظائف الأمانة، قائما على اعتبارات سياسية. وبالرغم من المفاوضات الطويلة والمضنية، التي اشترك فيها مكثبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع الأحزاب السياسية المحلية، فقد صوت برلمان الدولة برفض مشروع قانون الانتخابات الدائم، مرتين. ولم يقدم أي مشروع قانون أو تعديلات إلى البرلمان من أجل إصدار جواز سفر وحيد. ولم يوافق البرلمان على مشروع قانون بشأن دائرة حدود الدولة قدم إلى البرلمان على أساس اتفاق هيئة الرئاسة الذي تم التوصل إليه في نيويورك، مما اضطرني إلى فرضه في ١٣ كانون الثاني/يناير.

٤ - الجمعية البرلمانية، اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ خطة عملها - لكن لسنة ١٩٩٩ فقط. وفي خطوة جديدة بالترحيب أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد البرلمان قانونين مهمين وهما - قانون اللجوء والمهجرة، وقانون اللاجئين والمشردين - وكان كلاهما معلقا لمدة تربو على السنة. ومن ناحية ثانية، كان هذا التقدم التشريعي استثناء أكثر منه القاعدة، خلال فترة إعداد التقرير. وقد قدم مشروع النظام الداخلي الدائم للبرلمان، ضمن الإجراءات التشريعية. وتجتمع لجان العمل بصورة منتظمة، بيد أنه يلزم حدوث تحسن في الكفاءة وفي المناقشات الفنية إذا أريد للبرلمان أن يؤدي مهامه بصورة تامة.

٥ - وقد فاقت المحكمة الدستورية مجلس الوزراء فيما أصدرته من أحكام خلال فترة إعداد التقرير هذه. ففي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ أعلنت المحكمة الدستورية أن الرئاسة الثنائية للمجلس غير دستورية؛ وأصدرت المحكمة فيما بعد حكما في شباط/فبراير يلغي شرعية القرارات المقبلة التي يتخذها المجلس إلى أن يتم الامتثال لحكم المحكمة الذي أصدرته

من قبل. وأخيرا اعتمد البرلمان في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قانونا جديدا بشأن مجلس الوزراء، على نحو ما اقترحتته هيئة الرئاسة. ورغم ارتياحي لأن السلطات المحلية تناولت هذا الموضوع أخيرا، فلا يزال القلق يساورني فيما يتعلق بالآثار القانونية والعملية المترتبة على الحكم بأن يتم تناوب رئاسة المجلس كل ثمانية شهور. ويعتبر إنشاء ثلاث وزارات جديدة وهي - وزارة حقوق الإنسان واللاجئين، ووزارة الخزانة ومؤسسات الدولة، ووزارة التكامل الأوروبي وميثاق الاستقرار - تطورا جديرا بالترحيب لكن يبدو أن الدافع وراءه هو الحاجة المتصورة إلى التكافؤ العرقي بدلا من إدارة الحكومة بكفاءة.

٦ - وخلال فترة إعداد التقرير، وقبل الحكم ببطالان شرعية المجلس، اعتمد مشاريع قوانين مهمة عديدة بشأن إنشاء خزانة الدولة، وتحديد الأعياد الوطنية، وميزانية الدولة السنوية.

الانتخابات البلدية

٧ - في ٨ نيسان/أبريل، عقدت البوسنة والهرسك انتخاباتها البلدية الثانية، دون وقوع حادث أو عطل ذي بال. وكانت المشاركة العامة مرتفعة نسبيا، حوالي ٦٦ في المائة من مجموع الناخبين، وكان إقبال الناخبين أعلى في جمهورية صربسكا بالرغم من النداءات التي وجهها المتعصبون من القوميين الصرب من أجل مقاطعة الانتخابات. وقد تحسنت التعددية الحزبية، إلا أن الأحزاب القومية لا تزال لها السيطرة في البلديات ذات الأغلبية الكرواتية أو الصربية. أما في المناطق ذات الأغلبية البوسنية، فقد أحرز الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتعدد الأعراق، تقدما مهما ولا سيما في المناطق الحضرية. وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات تعقد في ظل قواعد لجنة الانتخابات المؤقتة الجديدة التي منعت من يشغلون شققا سكنية بصورة غير قانونية من التقدم كمرشحين في الانتخابات، وانتخب مسؤولين من بين من كانوا يشغلون في الوقت نفسه وظائف عليا في الشركات العامة.

الاتحاد وجمهورية صربسكا

٨ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قمت بالاشتراك مع رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بطرد ٢٢ من الموظفين العاملين بشتى أنحاء البوسنة والهرسك لقيامهم بعرقلة اتفاقات دايتون - باريس بصورة خطيرة ومستمرة؛ وقد منعت لجنة الانتخابات المؤقتة أيضا أولئك الموظفين من ترشيح أنفسهم في الانتخابات المقبلة. وقد حظي هذا الإجراء الحاسم بتأييد عام واسع النطاق. وبالرغم من بعض الجهود التي بذلت لعدم الامتثال، فقد ترك جميع أولئك الموظفين وظائفهم.

٩ - وفي الاتحاد، لا تزال الجمعية البرلمانية تجتمع بصورة منتظمة، إلا أن أداءها لا يزال يعرقله الافتقار إلى الإرادة السياسية، ولا سيما في مجلس الشيوخ. ولئن تم التوصل عامة إلى اتفاق بشأن التشريعات الاقتصادية، فإن القوانين التي تنظم المواضيع الأساسية مثل الإصلاح القضائي وصندوق المعاشات التقاعدية وصندوق التأمين لصالح المعاقين، يتم إرجاؤها. وعقب انتخاب رئيس جديد لمجلس الشعب في مطلع شباط/فبراير، يتوقع الآن أن يقوم مجلس الشعب بتعويض ما ضاع منه من وقت وإقرار تشريعات طال انتظارها. ولا تزال حكومة الاتحاد تعاني من وجود خطوط موازية من السلطة تقوم على أساس الخطوط العرقية؛ ويشكو الكروات البوسنيين بصورة منتظمة من تنحيهم جانباً من قبل زملائهم البوسنيون عند اتخاذ القرارات الحكومية. ولئن كانت نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كرواتيا واعدة، فهي حديثة العهد جدا بحيث لا يكاد يتمخض عنها أكثر من آثار محدودة في البوسنة والمهرسك حتى الآن. وأتوقع أن يسفر التأثير المعتدل للحكومة الكرواتية الجديدة، على السياسات البوسنية الكرواتية عن نتائج مهمة في المدى المتوسط فقط.

١٠ - وفي جمهورية صربسكا تعرض تحالف سلوغا الحاكم إلى ضغط كبير نتيجة لكل من الاستياء الداخلي والخارجي. ومؤخرا جدا انسحب الحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا من تحالف سلوغا، وكونت الفئة المناوئة للحكومة منه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد. ومع ذلك فقد صمد رئيس الوزراء دوديك لهذه الهجمات المتكررة على سلطته.

١١ - وقد حاول نائب الرئيس ساروفيتش وهو من الحزب الديمقراطي الصربي تولي مقاليد الرئاسة في جمهورية صربسكا. ولازلت اعتقد أن هذا لا يخدم مصالح جمهورية صربسكا، أو الاستقرار السياسي في البوسنة والمهرسك عامة. وسأظل أذكر نائب الرئيس ساروفيتش والحزب الديمقراطي الصربي، بأن الطريق لا تزال طويلة أمامهما حتى يمكنهما توقع الحصول على ثقة المجتمع الدولي ودعمه. ولقد اتخذت الحكومة التي يقودها تحالف سلوغا موقفا يتسم بالفتور الذي لا ريب فيه تجاه نظام ميلوسوفيتش، وصل إلى حد تأييد واستضافة الاجتماعات التي يعقدها المعارضون لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٢ - وفي هجوم مروع على حرية الصحافة، تعرض نيزافيزنه نوفين، رئيس تحرير زيليكو كوبانيا لجروح خطيرة من جراء هجوم بقبلة على سيارة في تشرين الأول/أكتوبر، حدث بعد أن نشر مقالات عن تفاصيل فظائع قام بها الصرب في وقت الحرب.

النظام الأساسي والحكومة في مقاطعة بريشكو

١٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعلن النظام الأساسي لمقاطعة بريشكو في البوسنة والهرسك. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ أعلن إنشاء المقاطعة رسمياً بتعيين حكومة مؤقتة وجمعية للمقاطعة اختارها المشرف فاراند استناداً إلى مؤهلات فنية.

١٤ - ولم يتحقق إلا تقدم ملموس ضئيل فيما يتعلق بخصخصة المشاريع المملوكة للدولة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الوقت الذي تعاني فيه برامج خصخصة الكيانات من صعوبات، يعكف المشرف مع وكالة التنمية الألمانية على أجل وضع برنامج معجل للخصخصة في المقاطعة.

١٥ - أزيلت جميع عناصر جيش البوسنة والهرسك ومجلس الدفاع الكرواتي خلال هذه الفترة من داخل حدود بلدية بريتشكو في فترة ما قبل الحرب. وسوف تستكمل المرحلة الأخيرة لترغ السلاح عندما يتخلى جيش جمهورية صربسكا عن ممتلكاته داخل بلدية بريتشكو في فترة ما قبل الحرب. وسوف يتم تسريح قوات الكيان المسلحة المتمركزة داخل بلدية بريتشكو في فترة ما قبل الحرب أو نقلها بموجب التعليمات التي تصدرها قوة تثبيت الاستقرار، وامثالاً لأحكام التحكيم النهائي.

١٦ - أعيد بصورة كاملة تشكيل دائرة الشرطة في مقاطعة بريتشكو المؤلفة من ٣٢٠ شخصاً ينتمون إلى الاثنيات الثلاث، كما أنه تم تحقيق التكامل فيما بينها بحلول نهاية الفترة التي يشملها التقرير.

١٧ - وكان معدل العودة إلى مقاطعة بريتشكو في البداية بطيئاً، غير أنه أعيدت ممتلكات عشرات من الأسر للمرة الأولى في مدينة بريتشكو. واستهدفت لجنة السكان المتعددة الجنسيات التي أنشأها مكتب الممثل السامي - في الشمال في أيلول/سبتمبر الأسر التي تشغل أكثر من وحدة سكنية واحدة أو باعت مسكنها في الاتحاد وتشغل بصورة غير شرعية منزل شخص آخر.

المسائل القانونية

١٨ - المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك: عقدت المحكمة، منذ صدور تقرير الأخير، جلستين لمواصلة المداولات في "قضية الشعوب التي تتألف منها البوسنة والهرسك" فيما يتعلق بدستورية بعض أحكام دساتير الكيانيين. وأصدرت قراراً جزئياً في آذار/مارس بشأن علاقات الملكية. وعلى الرغم من أن المحكمة أكدت مرة أخرى على أهمية اكمال نصابها وهي تبت في القضية، لم تمثل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لطلب المحكمة بتعيين

قاض جديد ليحل محل القاضي المستقيل أرسوفيتش. وقد تحسنت الحالة المالية للمحكمة نظرا لأن المخصصات الشهرية قد تم تحويلها بصفة منتظمة إلى المحكمة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

١٩ - **الخدمة المدنية:** أنشأ مكنتي، بالتعاون الوثيق مع سيغما وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المعونة لإعادة بناء بولندا وهنغاريا، فريقا عاملا معنيا بالوظائف في القطاع العام وهو ينظر الآن في مشروع قانون الخدمة المدنية في البوسنة والهرسك. وسيضمن اعتماد القانون توظيف وتعيين موظفين في خدمة مدنية نزيهة وفنية وهو شرط مسبق لكي تعمل المؤسسات المشتركة بصورة فعالة وفاعلة.

٢٠ - **مؤسسات البوسنة والهرسك:** يجتمع بصورة منتظمة الفريق العامل المشترك بين مكنتي وممثلي مجلس الوزراء، الذي تم انشاؤه لاستعراض مختلف المؤسسات الحكومية التي كانت موجودة في فترة ما قبل دايتون ولاقتراح تشريعات حديثة لهذه الهيئات بحسب الاقتضاء. وقد حدد الفريق العامل أولوياته وهو يستعرض معلومات هيكلية وتشغيلية ومالية هامة وردت من كثير من المؤسسات المعنية. ومن بين أولى المسائل التي ركز عليها الفريق العامل، مكتب المدعي العام، ومعهد توحيد المقاييس والقياسات وبراءات الاختراع، والخدمات الصحية العامة. ومن خلال هذه العملية، يشجع مكنتي التنظيم والأداء الفعال لكثير من الأنشطة الأساسية في إطار التوزيع السليم للصلاحيات فيما بين الدولة والكيانين.

٢١ - **قانون الهويات والإقامة المؤقتة والدائمة في البوسنة والهرسك:** يراعي مشروع القانونين، وهما نتاج مناقشات مستفيضة بين مكتب الممثل السامي، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الحالة الخاصة للمشردين واللاجئين، وتم إرسال المشروعين للحصول على تعليقات مكتوبة من الوزارات ذات الصلة. ويستعرض في الوقت الراهن مجلس أوروبا مشروع قانون الإقامة المؤقتة والدائمة.

٢٢ - **قانون وسياسات الموارد الطبيعية:** تم إعداد عدة دراسات رئيسية حلت ضرورة وجود سياسات وتشريعات لقطاع المياه، وهي جاهزة للتنفيذ. وسوف يعمل مكنتي، مع المجتمع المانح وحكومات كلا الكيانين لإدخال التدابير المقترحة بصورة سلسة مما سيعطي للبلد سياسة إدارية للمياه وتشريعا يتمشى مع المعايير الأوروبية.

٢٣ - **مكافحة المخدرات:** استضاف مكنتي اجتماعا وزاريا مشتركا للدولة والكيانين لمكافحة المخدرات وذلك في شباط/فبراير. وتوصل الوزراء الحاضرون بالاجماع إلى نتيجة

مفادها أن التعاون في هذا الميدان ضروري فضلاً عن ضرورة وجود تشريع على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانين.

٢٤ - **الحكم الذاتي المحلي**: أعدت كل حكومة كانتونية في الاتحاد قوانين عن التغييرات والتعديلات على قانون الحكم الذاتي المحلي بحيث تتمشى مع تعليقات مجلس أوروبا. وسوف يتم العمل على جعل هذه القوانين منسجمة مع الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي ومع المقاييس الأوروبية. وقد بدأ كانتون سرايفو بتنفيذ نقل الاختصاصات من كانتون سرايفو إلى مدينة سرايفو.

٢٥ - **القانون الجنائي**: لم تضع الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على جدول أعمالها مشروع القانون الجنائي لجمهورية صربسكا الذي وافق عليه الفريق العامل لجمهورية صربسكا والمجتمع الدولي. وقد أثرت هذه الحالة بصورة سلبية على تحقيق تقدم في استكمال القانون الجنائي للاتحاد. ويراقب مكنتي هذه الحالة باهتمام.

٢٦ - **المرفق ٨**: نتيجة للمشااورات الطويلة بين مكنتي واليونسكو، عملاً بولاية المرفق ٨ لاتفاق دايتون، تم تقديم قانون مقترح بشأن حماية التراث الوطني للبويسنة والهرسك إلى مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وسائط الإعلام

٢٧ - بدأ الإصلاح النشط لشبكة البث الإذاعي العام في شباط/فبراير، وتم بنجاح وقف البث غير القانوني لتلفزيون أيروتيل الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي الكرواتي وذلك في عملية مشتركة بين اللجنة الإعلامية المستقلة ومكتب الممثل السامي بدعم من قوة تثبيت الاستقرار. وبذلك تم تحرير ترددات هامة في الشبكة لكي يستخدمها اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وفي الوقت نفسه، حل مجلس إدارة دائرة البث الإذاعي العام محل إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك كما تم تعيين إدارة مؤقتة تتألف من مدير ونائب مدير جديدين لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.

٢٨ - وقد تم تعيين وكيل دولي للنقل في إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك وبدأ أعماله في نيسان/أبريل. ويجري تقييم ملكية جهاز البث القديم لتتقاسمه شبكة البث الإذاعي العام، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ولاستخراج نظام للإرسال تستخدمه في المستقبل شركة إرسال وطنية، ترانسكو.

٢٩ - تأخر الإصلاح التشريعي لمحطات البث العام. ولا يزال على البرلمان الاتحادي أن يصدق على التشريع الذي فرضه الممثل السامي في تموز/يوليه السنة الماضية. ولم تضع

حكومة جمهورية صربسكا مشروع قانون مقبول لإذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ولا يمكن كتابة قانون لشبكة البث الإذاعي العام إلى أن يوافق مجلس إدارة شركة البث الإذاعي العام على مفهوم محطات الإذاعة العامة على نطاق الدولة، بالتشاور مع وكيل النقل.

٣٠ - أعد فريق من الخبراء برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالتنسيق مع مكتب الممثل السامي مشروع تشريع بشأن حرية الإعلام على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانيين. وسوف يتم إصداره في أيار/مايو للجمهور وللبرلمان للتعليق عليه، بالإضافة إلى مشروع تشريع لعدم تجريم التشهير والقذف، وذلك في الخريف. والهدف هو أن يكون هناك تشريع بشأن حرية الإعلام يكون من بين المواضيع المعالجة في الانتخابات المقرر عقدها في الخريف، وبحيث يتم اعتماد كلا التشريعين بحلول نهاية السنة.

٣١ - وعلى عكس الالتزامات التي تعهد بها تلفزيون جمهورية صربسكا، وخلافا للأحكام القانونية، تواصل حكومة جمهورية صربسكا تأخير المدفوعات الشهرية إلى إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا. ومن شأن عدم الوفاء بهذه الالتزامات أن يحرم موظفي إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا من مرتباتهم الشهرية المنتظمة، ويضع عبئا ماليا غير ضروري على محطة البث.

٣٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة الإعلامية المستقلة خططها لمرحلة ثانية لإصدار التراخيص. وهذا يفترض منح تراخيص طويلة الأجل (٢ إلى ٥ سنوات). وفي أعقاب الاستكمال الناجح للمرحلة الأولى، لدى اللجنة الإعلامية المستقلة الآن المعلومات اللازمة بشأن جميع محطات البث القائمة، مما يسمح بوضع وتنفيذ مجموعة من الترددات. وفي المرحلة الثانية، على جميع محطات البث أن تفي بمعايير أصعب، بما في ذلك تلك المعايير التقنية التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات. ومن أجل معالجة المشاكل المحددة للبث في البوسنة والهرسك، وضعت اللجنة الإعلامية المستقلة مجموعة من الأنظمة المفصلة للمرحلة الثانية المتعلقة بالتراخيص. وتشمل هذه الأنظمة: بياناً بشأن أهداف وسياسات المرحلة الثانية، وتعريف البث الإذاعي والتلفزيوني العام والتزاماته، والامتنال إلى حقوق التأليف، والمبادئ التوجيهية بشأن صحة المعلومات وتوازنها.

٣٣ - وفي أعقاب إدخال مدونة قواعد تتبعها وسائط الإعلام أثناء الانتخابات، وإصدارها في آذار/مارس ١٩٩٩، قدمت اللجنة الإعلامية المستقلة في كانون الثاني/يناير المبادئ التوجيهية التكميلية بشأن ضمان المساواة في استعمال وسائط الإعلام أثناء الانتخابات. وعلى جميع محطات البث ووسائط الإعلام المطبوعة أن تقدم تغطية عادلة وتفصح المجال أمام

جميع الأحزاب السياسية المسجلة والائتلافات والمرشحين المستقلين في الانتخابات على أي مستوى في البوسنة والهرسك لاستخدام أجهزتها. والهدف من المبادئ التوجيهية الجديدة هو مساعدة وسائط الإعلام والوحدات السياسية للامتنال إلى قواعد وأنظمة لجنة الانتخابات المؤقتة وإلى أي قواعد تضعها اللجنة الإعلامية المستقلة خلال فترة الانتخابات.

الاقتصاد

٣٤ - السمات الرئيسية:

- شهد الاحتياطي الأجنبي زيادة كبيرة.
- أُنجزت الولايات المتحدة دعمها لميزانية جمهورية صربسكا.
- أفرج صندوق النقد الدولي عن الأموال بموجب الترتيب الاحتياطي.
- نظرا للتقدم البطيء المحرز في مجال الخصخصة، تقوم فرقة العمل المعنية بالشؤون الاقتصادية بإعادة النظر في الخيارات المتاحة.
- المجتمع الدولي قلق بشأن ما يترتب عليه القانون الاتحادي من أعباء مالية على الشركات.
- ثمة مقاومة لاندماج صندوقي المعاشات التقاعدية في صندوق اتحادي.
- يؤدي فريق مكافحة الفساد وضمان الشفافية عمله بطريقة فعالة. سيعزز الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية مفهوم "الملكية".
- تشهد خصخصة المصارف تقدما بطيئا. ينظر مكنتي في مختلف الوسائل الممكنة.
- يجري إصلاح مكاتب المدفوعات بصورة مرضية.
- وضعت استراتيجية جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ستتيح إقامة الاتفاق التجاري مع الاتحاد الأوروبي حصول البوسنة والهرسك على امتيازات تجارية.
- أنشئت مؤسسة عامة على صعيد الدولة لشبكة الطرق. وأحرز تقدم فيما يتعلق بلجنة المؤسسات العامة وإعادة التشكيل العام للمرافق العامة وإصلاحها.
- زيادة التركيز على قطاع الزراعة.

٣٥ - زيادة استخدام المارك القابل للتحويل ونمو الاحتياطي الأجنبي: شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٩ نموا شديدا في مبيعات المارك القابل للتحويل ووصل الاحتياطي الأجنبي

لمصرف البوسنة والهرسك المركزي إلى ٨٧٧ مليون مارك ألماني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر - أعلى بثلاثة أضعاف مما وصل إليه في بداية العام. ومما لعب دورا حاسما في هذا التحسن الاستغناء عن المعاملات بالمارك الألماني والكونا في مكاتب المدفوعات الاتحادية. وفي آذار/مارس، انضمت الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا إلى البلدان الأوروبية الستة الأخرى التي تسمح بالتعامل بالمارك القابل للتحويل، مما وسع نطاق القبول الدولي لهذه العملة.

٣٦ - دعم الميزانية: قدمت حكومة الولايات المتحدة ١٠ ملايين دولار لدعم ميزانية جمهورية صربسكا. واستفاد من هذه المساعدة أكثر من ١٧.٠٠٠ موظف من وزارة التعليم وذلك بدفع صافي مرتباتهم (باستثناء الاشتراكات في الضمان الاجتماعي). ودفع جزء من هذه المساعدة أيضا لمساعدة العمال في وزارة اللاجئين والمشردين. وتم تقاسم الدعم المقدم من حكومة سويسرا (١,٩ مليون فرنك سويسري) بالتساوي بين الكيانين، لمساعدة قطاعي التعليم والصحة في الاتحاد وقطاع الصحة في جمهورية صربسكا. وقد وضعت هذه البرامج للتخفيف من الآثار الناجمة عن أزمة كوسوفو.

٣٧ - أكمل صندوق النقد الدولي استعراضه الثاني والثالث للترتيب الاحتياطي وقدم على الفور ١٥ مليون دولار. وجاء هذا الإجراء نتيجة قيام الاتحاد بتسوية ميزانيته لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بتحويل النفقات الإدارية وسداد رسوم الديون الخارجية إلى الدولة. كما أعد الاتحاد أيضا قانون الضرائب غير المباشرة وألغى الإعفاءات الضريبية المختلفة على المبيعات؛ ومن المتوقع أن تقوم جمهورية صربسكا بتنظيم ضرائبها غير المباشرة في الشهر القادم.

٣٨ - الخصخصة: لقد شكلت البيروقراطية الشديدة التعقيد، والقيود التشريعية، والمقاومة التي يديها مديرو المشاريع، والمقاومة السياسية عقبات رئيسية في طريق تحقيق الخصخصة بسرعة. وقررت حكومة الولايات المتحدة أن توقف مؤقتا المساعدة التي تقدمها إلى برنامج الخصخصة الذي يضطلع به الاتحاد؛ ومواصلة تقديم مساعدتها التقنية مرهونة بإحراز التقدم. وتنظر فرقة العمل المعنية بالشؤون الاقتصادية في إمكانية اتخاذ تدابير تشمل إنشاء مكتب مركزي للعمليات تابع للاتحاد، وتعيين خبراء دوليين في وكالات الخصخصة، ووضع استراتيجية للتعامل مع الشركات ذات رأس المال المشترك.

٣٩ - إن مشروع قانون الدولة لرد الممتلكات في البوسنة والهرسك، الذي قام مكتبي بصياغته، لم ينظر فيه بعد برلمان الدولة. أما القانون الاتحادي بشأن رد الممتلكات فقد علق النظر فيه في البرلمان الاتحادي بسبب عدم الاتفاق على مسائل خلافية من قبيل رد ملكية

المساكن الخاضعة لنظام الملكية الجماعية. وفي جمهورية صربسكا، قدم مشروع قانون بشأن رد الممتلكات إلى الجمعية الوطنية.

٤٠ - وبمبادرة من مكنتي وبدعم مالي من حكومة الولايات المتحدة، افتتحت سلطات حكومة صربسكا مكاتب فرعية في الاتحاد لمساعدة الأشخاص المستحقين في إطار نظام الخصخصة لجمهورية صربسكا. كما أنشئ مكتب مماثل في بانيلوكا في فترة مبكرة من عام ١٩٩٩ وذلك لدعم النظام الاتحادي. وبدأ تسجيل المطالبات في جمهورية صربسكا في أوائل كانون الثاني/يناير في مراكز تسجيل دائمة ومتنقلة شملت أيضا الاتحاد.

٤١ - **إقرار قانون العمل الاتحادي:** يأسف مكنتي وأعضاء المجتمع الدولي لإقرار هذا القانون الذي يتضمن وسائل لتعويض الموظفين المسجلين حاليا في "قائمة الانتظار" أو المؤهلين للتسجيل في تلك القائمة مما قد يعرض السلامة المالية للعديد من الشركات للخطر. ويعمل مكنتي ضمن لجنة خاصة مع الوزارة الاتحادية المعنية والمجتمع الدولي لمعالجة هذا القانون وغيره من القوانين ذات الصلة.

٤٢ - **إصلاح نظام المعاشات التقاعدية:** لم تتم الموافقة على مشروع قانون مؤسسة صندوق المعاشات التقاعدية وصندوق المعاقين الذي ينص على دمج صندوقي المعاشات التقاعدية لسرايفو وموستار اللذين توجد بينهما فروق حادة. ومع ذلك، ستنفذ مجموعة من الإصلاحات الملحة الأساسية الضرورية لعملية الدمج. وسوف يحول الموقف الموحد الذي اتخذته المجتمع الدولي بشأن التقيد بالشروط الدقيقة من إفراج البنك الدولي عن شطر إضافي من الائتمانات أو تقديم ائتمانات جديدة.

٤٣ - **مكافحة الفساد:** عقد فريق مكافحة الفساد وضممان الشفافية، المؤلف من الوكالات الدولية الرئيسية العاملة في البوسنة والهرسك، اجتماعات منتظمة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد بهدف إعطاء زخم للجهود والأولويات. ونظم مكنتي الزيارة التي قام بها ممثلو منظمة الشفافية الدولية من أجل إنشاء فرع للمنظمة مستقل ومملوك محليا. وإني أؤيد ذلك بشدة. فستقوم منظمة غير حكومية بشرح مفهوم "الملكية" بتمكين السلطات والمواطنين بالمبادرات والمسؤوليات. وسيضطلع فرع منظمة الشفافية الدولية برصد ما تقوم به الحكومات من جهود لمكافحة الفساد وزيادة الوعي العام وتقديم المشورة لها في هذا المجال. ويجري حاليا تحديد "رواد التغيير" المحليين في الفرع المحلي للمنظمة.

٤٤ - وفي شباط/فبراير، نظم مكنتي مؤتمر مكافحة الفساد وضممان الشفافية في البوسنة والهرسك الذي دعا السلطات السياسية المعنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الفساد والغش، ولزيادة الشفافية ومعالجة تضارب المصالح. ومن أجل زيادة الشفافية ودعم هذه

الأهداف، شنت حملة توعية عامة بشأن مكافحة الفساد وانتهت للتو المرحلة الأولى من أعمالها بنجاح. كما عقدت عدة حلقات دراسية وحلقات عمل في مجال مكافحة الفساد وبناء القدرات اشتركت فيها الهيئات المحلية القضائية والهيئات المحلية لإنفاذ القوانين.

٤٥ - وتم تحقيق نجاح كبير في مكافحة الفساد والغش في آذار/مارس فيما يتعلق بإدانة رئيس الوزراء السابق لكانتون توزلا وبعض أفراد إدارته بجرمة استغلال النفوذ. ويواصل مكنتي على نحو وثيق مراقبة السلطات المحلية وتقديم المساعدة لها في مجال التحقيق في قضايا الفساد ومحاكمة المجرمين، ويعمل مكتب بشكل وثيق مع قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة لتقييم النظام القضائي، ومكتب المساعدة الجمركية والمالية لدى البوسنة والهرسك التابع للاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من الوكالات الدولية.

٤٦ - **خصخصة المصارف:** يجري حالياً تنفيذ خصخصة المصارف في الاتحاد عملاً بقانون خصخصة المصارف. ويتعين أن تجري خصخصة معظم المصارف المملوكة للدولة بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠. وإذ يساور القلق مكنتي لبطء عملية خصخصة المصارف وإصلاحها، فإنه يعمل مع المجتمع الدولي من أجل وضع استراتيجية لمعالجة المشاكل التقنية والقانونية والسياسية في المدى القريب.

٤٧ - **إصلاح مكاتب المدفوعات:** تمثل عملية تحويل مكاتب المدفوعات التي يتعين إنجازها بنهاية عام ٢٠٠٠ إصلاحاً اقتصادياً لا غنى عنه. وتقوم المجموعة الاستشارية الدولية المعنية بتحويل مكتب المدفوعات، الذي يعتبر مكنتي عضواً فيها، بإسداء المشورة وتقديم المساعدة للسلطات في كلا الكيانين. وفي كل من الكيانين، التزمت مجالس إدارة مكاتب المدفوعات بعملية التحويل. ولكنه يوجد بعض الفتور في همة الموظفين تجاه التغيير.

٤٨ - ويجري حالياً إنشاء أفرقة عمل مختلفة من أجل تحويل المهام التي يضطلع بها مكتب المدفوعات على مستوى كل من الدولة والكيان، رغم أنه لا يزال يتعين تأمين الموظفين والمعدات للمؤسسات المستفيدة. وقد أنجزت عملية التحقق المالية من أصول مكتب المدفوعات، ومن المتوقع تقديم تقرير نهائي عن مراجعة الحسابات بحلول منتصف نيسان/أبريل. وتم نشر إعلان عن تقديم عطاءات من أجل إنشاء غرفة مقاصة تتولى جميع المعاملات وبذا تخفف من المخاطر المصرفية.

٤٩ - **الاستثمار الأجنبي:** بالاستناد إلى القانون المتعلق بسياسة الاستثمار المباشر الأجنبي، أنشئت وكالة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي على صعيد الدولة. وقدمت الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية (وهي دائرة مشتركة بين المؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي) إلى وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي إطاراً لاستراتيجية لتشجيع الاستثمار

الأجنبي. وسيقدم الاتحاد الأوروبي والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية مزيداً من المساعدة التقنية.

٥٠ - **التجارة الخارجية لبوسنة والهرسك:** وفقاً للبيانات الرسمية، استوردت البوسنة والهرسك أربعة أمثال ما صدرته. وقياساً بعام ١٩٩٨، زادت الصادرات في عام ١٩٩٩ في البوسنة والهرسك بنسبة ٣٢ في المائة، وفي الاتحاد بنسبة ٥٤ في المائة، بينما ظلت الصادرات في جمهورية صربسكا على مستوى عام ١٩٩٨، على الرغم من حدوث انتعاش شديد في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، في أعقاب أزمة كوسوفو. وبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ نفاذ اتفاق تجاري أبرم مع الاتحاد الأوروبي. وينظم هذا الاتفاق تصدير المنتجات من البوسنة والهرسك وكرواتيا إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويتنظر أن يخفف هذا الاتفاق من حدة العجز التجاري في البوسنة والهرسك.

٥١ - **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** تفيد التقديرات الأخيرة بأن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٩ سيتراوح بين ٥ في المائة و ٨ في المائة. وبلغ الإنتاج الصناعي في عام ١٩٩٩ في الاتحاد ١٠,٦ في المائة، و ١,٦ في المائة في جمهورية صربسكا. وبينما كان للصراع الذي دار في كوسوفو انعكاسات على الاقتصاد في البوسنة والهرسك، فإن التأخير في إعادة هيكلة المشاريع المملوكة للمجتمع كان أكبر. ويتوقع أن يتراوح النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٠ بين ٧ في المائة و ١٤ في المائة. ووفقاً للبيانات الحديثة الواردة من وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك، فإن ما يزيد على ٤٠٠ منتج لم يُستأنف إنتاجها أو شهدت انخفاضاً حاداً بعد الحرب. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تدمير القدرات الإنتاجية وفقدان الأسواق، بما فيها الأسواق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٥٢ - **الإحصاءات:** يواصل مكتبي تقديم المساعدة لأنشطة معهد الإحصاءات الحكومي، وهذا مثال ناجح في إطار إنشاء مؤسسات حكومية في البوسنة والهرسك. واهتمام الجهات المانحة مطرد وكبير. وتم وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن الإحصاءات على مستوى الدولة، وتم تجهيزه للإجراءات البرلمانية.

٥٣ - **إصلاح المرافق العامة وتنفيذ المرفق ٩:** أنشأت لجنة الشركات العامة عدة أفرقة عمل لاستعراض احتياجات الإصلاح فيما يتعلق بالموانئ وهيئات البريد، وقطاع الغاز، والبنية الأساسية للبت الإذاعي. كما يجري تقييم إنشاء شركات عامة بين الكيانين. وكان هناك توافق آراء بشأن فوائد إنشاء شركة للبنية الأساسية الإذاعية، رهنا بإجراء مزيد من

التحليلات. واتفقت اللجنة على أن قطاع الغاز يحتاج إلى إعادة الهيكلة، وكلفت فريق عمل بمهمة إيجاد حلول على نطاق البلد.

٥٤ - **البنية الأساسية للطرق:** في ٦ آذار/مارس، وقّعت سلطات الكيان على اتفاق لإنشاء الشركة العامة للبنية الأساسية للطرق في البوسنة والهرسك. وهذه الشركة هي الشركة العامة الثانية المنشأة في إطار المرفق ٩. وستعمل هذه الشركة على التمكين من إقامة تعاون مؤسسي، والنهوض بالتخطيط المشترك، والتعجيل بتنفيذ مشروعات تحسين الطرق التي تتطلب اهتماما عاجلا وذات الأهمية بالنسبة للكيانين. وسيعمل إنشاء شبكة من الطرق السريعة الرفيعة الجودة والمستدامة اقتصاديا، على تيسير التنقل في الحيز الاقتصادي الوحيد، وربط البوسنة والهرسك بسائر البلدان الأوروبية. وسيكون مقر الشركة العامة للبنية الأساسية في البوسنة والهرسك في بانيا لوكا، وسيتألف مجلس إدارتها من ثلاثة أطراف. وسيمارس مجلس المديرين المؤلف من ١٢ عضوا المراقبة على الشركة، وسيقدم التوجيه الاستراتيجي.

٥٥ - **قطاع الطاقة: الكهرباء:** أعدت وزارة الطاقة في كلا الكيانين، بدعم من خبراء من النرويج، قوانين الطاقة الكهربائية للكيانين. ويجري إعداد قانون جديد للطاقة الخاصة بالدولة. وتم استكمال دراسة جدوى، بمولها البنك الدولي، لتقييم أولويات وتسلسل إعادة إنشاء مكونات لنقل الطاقة الكهربائية العالية الفلظية. وعلاوة على ذلك، بدأ المركز المشترك لتنسيق توليد الطاقة الكهربائية دراسة جدوى تضطلع بها أنظمة الإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها. وستساعد هذه الدراسة على تحديث إدارة أنظمة الطاقة، استعدادا للانضمام إلى نظام الشبكة الأوروبية. **الغاز:** اتفق الفريق العامل المعني بقطاع الغاز التابع للجنة الشركات العامة على أنه يلزم، بالنسبة لقطاع الغاز، إلغاء اللوائح والخصخصة ووضع إطار قانوني وتنظيمي جديد أساسا. ومن المقرر أن يقسم هذا القطاع إلى ثلاثة قطاعات: الإمداد، والنقل، والتوزيع. **الفحم:** بدأ خبراء من الولايات المتحدة دراسة بشأن خيارات إعادة هيكلة قطاع الفحم في الاتحاد، تمولها الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية. وينتظر تقديم نتائج هذه الدراسة في ربيع عام ٢٠٠٠.

٥٦ - **الاتصالات السلكية واللاسلكية:** في ٢٤ شباط/فبراير، تسلمت وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية أولى محطاتها المتنقلة للرصد، التي منحها إياها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا الجهاز المتطور سيعزز بدرجة كبيرة قدرة الوكالة على مراقبة طيف التردد في البوسنة والهرسك. كما وقّعت الوكالة على اتفاق تنسيق مع قوة تحقيق الاستقرار، مما سيسمح بعودة بعض الترددات للسلطة المدنية. وفي ١٤ آذار/مارس،

اعتمدت الوكالة لائحة تتعلق بخطة الترقية الهاتفية للبوسنة والهرسك. وهذه الخطة تمثل خطوة هامة صوب إنشاء قطاع حديث يتسم بالكفاءة للاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث إنها تنشئ نظاما موحدًا للاتصال في كامل إقليم البوسنة والهرسك. ومن المنتظر أن ينفذ سريعا ترتيب "طواف" بين الشبكات المتنقلة التابعة لهيئة البريد والتلغراف والهاتف في البوسنة والهرسك التابعة للاتحاد، وشركة موبيل صربيسكا.

٥٧ - **خدمة البريد:** اتفق فريق العمل المعني بالشركة العامة للبريد على تعيين خبير استشاري دولي مستقل لإجراء دراسة جدوى لخيارات إنشاء شركة بريد على نطاق البلد لتوفير جميع الخدمات البريدية. وإضافة إلى ذلك، ستعد خطة رئيسية للبريد تركز على تحديات البيئة التنافسية الدائمة التطور. ويمثل انفصال الخدمات البريدية عن الاتصالات السلكية واللاسلكية في هيئة البريد والتلغراف والهاتف في الاتحاد، المقرر إجراؤه في منتصف عام ٢٠٠٠، خطوة تالية هامة للإصلاح البريدي.

٥٨ - **الزراعة:** زاد مكثي من تركيزه على قطاع الزراعة حيث إنه يمثل جزءا هاما من الصورة الاقتصادية. ويعتور الضعف كثيرا من حلقات سلسلة الإنتاج الزراعي، ويزيد من تفاقم ذلك زيادة الواردات، القانونية وغير القانونية على حد سواء. ويشكل التسويق مشكلة خاصة أخرى، نظرا لضيق الأسواق السابقة واستمرار عدم تيقن المديرين من العثور على أسواق جديدة. وثمة أولوية هامة في المجال الزراعي تتمثل في مواءمة المعايير والتشريعات وفقا لحيز اقتصادي واحد. وسيركز مكثي أيضا على مناخ السياسة لتمكين الأعمال الخاصة من النمو. وربما يعمل أيضا كميّسّر، مع مشاركين دوليين، لزيادة أثر المعونة إلى أقصى حد، لا سيما فيما يتعلق بعودة اللاجئين والاستدامة. وتزداد حاليا الأمراض الحيوانية من حيث النوع والعدد، وقد استجاب مكتب المفوض السامي لتخفيف حدة هذا القلق الملح.

سيادة القانون وإصلاح القضاء

٥٩ - يسرني أن أعلن أنه يجري تنفيذ الأولويات المبينة في الاستراتيجية الشاملة للإصلاح القضائي التي حددها مكتب المفوض السامي، وهي بمثابة "خريطة الطريق" لجهود المجتمع الدولي في إصلاح القضاء. وجدير بالذكر أن الهدف المتمثل في إنشاء هيئة قضائية نزيهة قد أحرز تقدما كبيرا بسبب استكمال القانونيين الناظمين لاختيار القضاة والمدعين العموميين وإقالتهم (وافق مجلس نواب الاتحاد على قانون سلك القضاء وسلك الادعاء العام، وقانون جمهورية صربيسكا بشأن المحاكم وخدمات المحاكم). وركز مكثي، الذي نسّق مشاركة المجتمع الدولي في إعداد هذين القانونين، على موافقة الهيئتين التشريعتين عليهما. ولا بد من أن أبلغ عن عدم كفاية التقدم المحرز من جانب هذين الجهازين المحليين. وسننظر في البدائل

المتاحة لنا إن لم توافق هاتان الهيئتان على القانونين سريعا. وبمجرد الموافقة عليهما، سيركز مكنتي على ضمان تنفيذهما سريعا.

٦٠ - أكد مكنتي على تنفيذ التعديلات المفروضة على قانون الاتحاد المعني بالحكمة العليا، والقانون المعني بمكتب المدعي العام في الاتحاد. وسينشئ هذان القانونان دائرة محاكمة داخل المحكمة العليا لمحاكمة بعض "الجرائم الاتحادية" التي تنطوي على بُعد مشترك بين الأعراق. وأرسلت بالفعل حالات، تتعلق في المقام الأول بالاتجار بالمخدرات، من الكانتونات إلى الدائرة الجديدة، ويواصل مكنتي تأييد تمويلها الكامل من جانب الحكومة الاتحادية.

٦١ - واصل مكتب المفوض السامي دعم إنشاء هيكل على نطاق البلد للتدريب القضائي. وقوانين التدريب القضائي في مرحلة متقدمة الآن من الصياغة في كلا الكيانين. وتم بموجب اتفاق أبرم في اجتماع لمجلس الاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، تشكيل مجلس استشاري مشترك يضم مسؤولين مختصين من كلا الكيانين. وتصدر مكنتي أيضا عملية جمع هذين الطرفين في الحكومة والمجتمع الدولي، الذي يعد تعاونه ضروريا لتحقيق هذا الهدف. وقام مكتب المفوض السامي أيضا بتنظيم مجموعة متنوعة من الحلقات الدراسية، والموائد المستديرة، والدورات التدريبية للقضاة والمدعين العموميين والموظفين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، و/أو المشاركة فيها.

محاكمات جرائم الحرب والمحاكم المحلية

٦٢ - **محاكمات جرائم الحرب المحلية:** بعد قضاء ثلاث سنوات تقريبا في السجن، تم في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ تبرئة إبراهيم ديدوفيتش من جميع التهم وأطلق سراحه. وقد رصد مكنتي عن كذب قضية ديدوفيتش منذ وقت القبض عليه في البرلمان، ويعرب مكنتي عن ترحيبه بهذا القرار الأخير. واستمرت محاكمة ميراليم ماسيتش، ويوسف بوتور، وآدم لاندزو أمام محكمة كانتون الهرسك ونيريتيفا في ٧ شباط/فبراير على جرائم حرب ضد المدنيين تتصل بقتل عائلة غولوبوفيتش في كونيتش في تموز/يوليه ١٩٩٢. وفي ٢ شباط/فبراير حدث تطور مفاجئ، حيث أعلنت محكمة الكانتون عن العفو، بموجب قانون العفو للاتحاد، عن ثلاثة من المدعى عليهم متهمين بجرائم أقل خطورة.

٦٣ - **التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا:** منذ تقرير الأخير، واصلت قوة تحقيق الاستقرار القبض على أفراد يُشتبه في أنهم مسؤولون عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفي ٣ نيسان/أبريل، ألقت قوة تحقيق الاستقرار القبض على الشخصية الأعلى مقاما حتى الآن، مومشيلو كرايسينيك، وهو الرئيس

السابق في وقت الحرب لمجلس صرب البوسنة والعضو الصربي السابق في هيئة رئاسة البوسنة والمهرسك. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أُلقت قوة تحقيق الاستقرار القبض على أول فرد اتهمته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وهو دراغان نيكوليتش. وبهذا يصل عدد الأفراد الذين قبضت عليهم قوة تحقيق الاستقرار إلى ما مجموعه ٢٠. هذا وقد سلّم ١٢ فردا آخرين أنفسهم طواعية للمحكمة، بينما أُلقت الشرطة المحلية القبض على ٩ أفراد. وأُعرب عن ترحيبه بعمليات القبض الأخيرة، وأُظلم أو أُعيد الجهود الرامية إلى القبض على الـ ٢٨ متتهما المتبقين الذين لا يزالون مطلقي السراح، وإحضارهم لمحاكمتهم أمام المحكمة.

٦٤ - **المفقودون واستخراج الجثث:** يواصل مكثي العمل بشكل وثيق مع الأطراف الثلاثة بشأن هذه القضية الهامة. وقد تدخل مكثي في الآونة الأخيرة على نحو ضمن تعاون وزير المالية في الاتحاد لجهة صرف الأموال التي خصصها البرلمان أصلا لهذا الغرض. وبالتالي فلن يتوقع من مفوض البوشناق وكروات البوسنة الشروع على الفور في عملية استخراج الجثث. أما على الجانب الصربي البوسني، يواصل مكثي التماس حلول لضمان التمويل على نحو لا يؤدي إلى إعاقة هذه الأعمال.

مؤسسات حقوق الإنسان

٦٥ - منذ تقريره الأخير، طرأ تحسن على تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان وتوصيات أمين المظالم وقرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية. وقد تم بالكامل سداد التعويضات التي حكمت بها الغرفة في كل من جمهورية صربسكا والاتحاد، وهو تحسن ملحوظ منذ التقرير الأخير. بيد أن المسائل المتصلة بالملكية لا تزال من أكثر المسائل صعوبة على التنفيذ. والقرارات المتعلقة بالملكية لا تنفذ عادة إلا بضغط شديد من المجتمع الدولي، وليس هنالك مؤشر على أن الحكومات اتخذت خطوات تمنع في المستقبل وقوع انتهاكات للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمسائل الملكية.

٦٦ - وقد طرأت منذ تقريره الأخير تطورات على التقدم المحرز في مشروع تشريعات مؤسسات المظالم. فقد أقر الاتحاد التشريعات في مجلس النواب، ولو أن التقدم في مجلس القوميات كان بطيئا. ويعتمد قانون الدولة على مستوى الوزير المتخصص، وهذا يعتبر تقدما منذ التقرير الأخير. وفي شباط/فبراير، اعتمدت جمهورية صربسكا تشريعاتها المتعلقة بأمين المظالم، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدم وجود مثل هذا المنصب في السابق على مستوى جمهورية صربسكا.

٦٧ - وقد تمت التحقيقات الجنائية المحايدة والدقيقة التي طالب بها مجلس الأمن وأمين مظالم البوسنة والهرسك في الأحداث التي أحاطت بحادثة موستار التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، وقام بهذه التحقيقات رجال الشرطة المحلية تحت إشراف قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وحول تقرير التحقيقات إلى النائب العام المحلي لاتخاذ إجراء بشأنه. وإن اتخذ أي إجراءات أخرى سوف ينتظر تعيين قضاة جدد على مستوى المحاكم البلدية في الكانتون ٧.

٦٨ - بيد أنه يتوقع أن تواجه صعوبات مستمرة في تنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان التي تنص على إخراج الأشخاص الذين يحتلون حالياً المساكن التي هجرها أصحابها في السابق. إضافة إلى ذلك، لم تمثل جمهورية صربسكا للأمر الصادر عن غرفة حقوق الإنسان بتوفير كافة المعلومات المتاحة عن قضية الأب ماتانوفيتش التي تنطوي على احتفاء كاهن وأسرته قبيل نهاية الحرب. إضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما ورد في تقريره الأخير، بقيت جمهورية صربسكا على عدم امتثالها للأمر الصادر عن غرفة حقوق الإنسان فيما يتعلق بقضية الطائفة الإسلامية والذي عليها بموجبه السماح بتشديد سياجات وإصدار أذونات لبناء مساجد في جمهورية صربسكا.

٦٩ - ولا يزال القلق يساورني إزاء عدم كفاية تمويل الدولة للمؤسسات المنصوص عليها في المرفقين ٦ و ٧. وقد رفضت طلبات لزيادة التمويل من مستوى ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ مارك قابل للتحويل إلى ٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ مارك، في حين أن المبلغ المعتمد في عام ٢٠٠٠ هو ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ مارك لكل منها. وهذا المبلغ يقل بكثير عن المبلغ المتوخى لتغطية مرتبات الموظفين القطريين وحدهم. وقد استمر التعاون في التحسن بين ممثلي الحكومة (وكلائها) ومؤسسات حقوق الإنسان منذ فترة التقرير السابق، مع أن تمويل جمهورية صربسكا ودعمها لمكتب الممثل جاء ناقصين.

٧٠ - وقد وضع مكتب الممثل السامي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تشريعات تنفذ قرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية.

الملكية

٧١ - على نحو ما لاحظته في تقريره الأخير الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اتخذت قراراً بإدخال تعديلات ملموسة على قوانين الملكية في جمهورية صربسكا والاتحاد. ويقوم المجتمع الدولي حالياً برصد تنفيذ القوانين في أنحاء البوسنة والهرسك. وقد تمت عملية تسجيل المطالبات بشكل كامل تقريباً في الاتحاد، ومع انتهاء مهلة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

لتقديم المطالبات بشأن الشقق المملوكة جماعيا في جمهورية صربسكا، غدت عملية تسجيل المطالبات في جمهورية صربسكا كاملة تقريبا هي الأخرى. بيد أن معظم مقدمي المطالبات لم يتلقوا بعد قرارات تؤكد حقوق ملكيتهم. وهذا عائد إلى عدم توافر الإرادة السياسية، وفي أنحاء عديدة من جمهورية صربسكا إلى عدم كفاية التمويل لسلطات الإسكان.

٧٢ - وبالرغم من الافتقار الكامل إلى تنفيذ المطالبات الفردية، ثمة مؤشرات على أن بعض سلطات الإسكان تباشر تنفيذ قوانين الملكية وكفالة إنفاذ قراراتها. بيد أن النجاح في المناطق التي يسيطر عليها الكروات لا يزال بعيد المنال. ومكتبي الآن بصدد مشاور تفصيلي مع حكومي الكيانين ومسؤولين آخرين فيما يتعلق بالطريقة المثلى لكفالة تحقيق زخم في عملية التنفيذ خلال موسم العودة المنتظر.

التعليم

٧٣ - حققت المرحلة الأولى من إصدارات الكتب المدرسية نتائج مختلفة لا يمكن اعتبارها مرضية ١٠٠ في المائة؛ فقد بينت أعمال التحقق التي أجريت في حريف عام ١٩٩٩ أن أحسن مستوى امتثال لأحكام اتفاق مراجعة الكتب الدراسية قد تحقق في جزء البوشناق من الاتحاد، يليه بمسافة معينة الجزء الكرواتي من الاتحاد وأخيرا جمهورية صربسكا. وسوف تجري الآن المرحلة الثانية لهذا الاستعراض تركز بشكل أكثر تعمقا على فحوى المواضيع "الوطنية" وعلى المرفقات التكميلية التي ينبغي إضافتها إلى الكتب الدراسية المستوردة التي لا تزال تستعمل على نطاق واسع في الجزء الكرواتي من الاتحاد وفي جمهورية صربسكا. وسوف تأذن عملية المراجعة هذه بإجراء مزيد من التغييرات والتحسينات إلى حين يمكن طباعة الكتب الجديدة على أساس مناهج جديدة تعكس المعايير الأوروبية المقبولة. وأنا متفائل إلى حد ما بإمكان تنفيذ المرحلة الثانية قبل بدء العام الدراسي المقبل، مع أنه ينتظر حصول مزيد من التأخير والعراقيل.

٧٤ - ويواصل مكتبي دعم أعمال اليونسكو ومجلس أوروبا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها فيما تبذله من جهود مستمرة في إصلاح النظام التعليمي في البوسنة والهرسك على جميع المستويات. ويوفر هذا المكتب التنسيق اللازم على الصعيد السياسي فيما بين هذه المنظمات كما يوفر ما يلزم من دعم سياسي وضغط في التصدي لمسائل من قبيل إصلاح المناهج الدراسية، ومعايير التعليم، والإدارة، والمسائل الخاصة بالتمويل، وبناء القدرات على التعليم العالي، وتدريب المدرسين وتدريب حقوق الإنسان، والتعليم المتعلق

بالجنسية والشؤون المدنية، والقيادة السياسية، والإدارة العامة، والتعليم الخاص بالأعمال في الجامعات المحلية.

٧٥ - ومكتبي أيضا بصدد توعية جمهور البوسنة والهرسك عموماً بمصلحتهم الأساسية في المسائل التعليمية ومسؤولياتهم عنها. وسوف يتواصل عقد مواعيد مستديرة في جميع أنحاء البلد مع التركيز بشكل خاص على التلامذة والطلاب والشباب. وقد بينت أول مناسبة من هذا النوع وجود اتفاق عام على الحاجة الملحة إلى إزالة الطابع الفئوي عن التعليم لإيجاد سياق يمكن للشباب في إطاره التعلم سوية وبعضهم من بعض وبالتالي مشاطرة تراثهم المشترك.

المجتمع المدني

٧٦ - تواصلت الجهود في سبيل تعزيز قدرات المجتمع المدني، عن طريق المنظمات غير الحكومية، لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وكفالة استدامة أنشطة حقوق الإنسان. وهكذا تم وضع ثلاثة مشاريع قوانين، اثنان على صعيد الكيانات وواحد للدولة ككل بخصوص الاتحادات والمؤسسات وجرى استعراض هذه القوانين لدى مكتب الممثل السامي و ينتظر دخولها في العملية التشريعية قريباً.

٧٧ - وقد ازداد التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي خلال هذه الفترة وغدت الشبكات أكثر استدامة وفعالية إذ أنها أخذت تضم تحت جناحيها منظمات غير حكومية من كافة أراضي البوسنة والهرسك تقريباً. بيد أنه لم تُبذل سوى جهود ضئيلة في تطوير قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان بغية كفالة استدامة أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها المنظمات الدولية حالياً. وقد أنشأ مكتب الممثل السامي بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فريق تنسيق لشؤون المجتمع المدني يتألف من عدة منظمات حكومية دولية ومأنحة تنطرق لقضايا حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. ويهدف الفريق إلى تعزيز التعاون بين الوكالات العاملة على تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية وسائر أفراد المجتمع المدني، وكذلك وضع سياسة مشتركة وتجنب الازدواجية وكفالة نهج طويل الأجل أكثر انتظاماً في دفع المجتمع المدني إلى الأمام بصورة مستدامة.

القضايا المتعلقة بنوع الجنس

٧٨ - ويظل همّي منصباً على كفالة أن تستفيد النساء والرجال على السواء من الفوائد الناجمة عن جهود بناء السلام في البوسنة، وأن يكون عدم التمييز مبدأ يطبّق على أعمال المنظمة كافة.

٧٩ - ولمعالجة قضية الاتجار بالأشخاص لأغراض البغاء، أصدرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قرارا يحظر إصدار أي قرارات بشأن رفض دخول الأجانب بدون التشاور مسبقا مع قوة الشرطة الدولية، إلى أن يتم تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمهجرة واللجوء تنفيذا كاملا. وفي حين أنه تم إحراز بعض التقدم في مساعدة ضحايا هذه التجارة، ما زالت السلطات المحلية تتلأ في تحمّل مسؤولياتها والتزاماتها كاملة. وعلى السلطات المعنية بإنفاذ القوانين بوجه خاص التحقيق مع العناصر المحرمة المتورطة في هذه التجارة وملاحقتهم قانونيا. كذلك يجب إقامة "بيوت آمنة" للضحايا والشهود، وإتاحة وصولهم إلى الرعاية الصحية وسوى ذلك من الرعاية.

٨٠ - ونظّم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وقوة الشرطة الدولية وأنجزا مشروعاً رائدا ينطوي على تدريب شرطة زينيتسا، والعاملين القضائيين والاجتماعيين بشأن قضايا العنف ضمن الأسرة. ونرحب بهذه المبادرة ونتطلع قدما صوب تكرارها عبر الدولة، حيث أنها ستساعد بالتأكيد على تحسين علاج ضحايا العنف ضمن الأسرة. إضافة إلى ذلك، سوف يقوم مكنتي بأنشطة هامة من أجل وضع إطار قانوني يأخذ في الاعتبار مسألة القضايا المتعلقة بنوع الجنس، ولا سيما في المدونات الجنائية في جمهورية صربسكا والاتحاد. ويعتبر المجتمع الدولي إقامة ملاجئ تديرها الدولة لضحايا العنف ضمن الأسرة أولوية أخرى.

٨١ - وكفل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن تمثّل النساء في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ثلث كل لائحة المرشحين. وسوف تبين النتائج النهائية أثر هذا القرار. كما اتخذ مكنتي خطوات باتجاه ضمان زيادة مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية. ويلزم مشروع قانون الانتخابات الذي قدّم إلى الحكومات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الأحزاب السياسية بضمنان نفس نوع التمثيل بالنسبة للمرأة. بيد أن من المؤسف أن القانون سقط عدة مرات في البرلمان، وينبغي التريث لرؤية ما إذا كانت البدائل تكفل تمثيل المرأة بشكل أكبر.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

٨٢ - يظل مكنتي قلقا إزاء تعرض العديد من البوسنيين يوميا لانتهاكات حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يمنعهم من تحقيق عودة مستديمة و/أو إعادة اندماجهم في المجتمعات المحلية. وتواجه الأقليات ومجموعة العائدين التمييز في حيازة بطاقات الهوية، وهو شرط أساسي للحصول على الخدمات الاجتماعية من قبيل الرعاية الصحية. إضافة إلى ذلك، يسفر التمييز الواسع عن صعوبات جمة بالنسبة للكثيرين في الحصول على المعاشات التقاعدية أو ضمان فرص العمل. كما أن شركات الخدمات في العديد من أنحاء البلد تواصل التمييز ضد الأقليات والعائدين.

٨٣ - وفيما يتعلق بالتمييز في العمل، أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً يتعلق بشكوى قدمها اتحاد عمال الحديد في البوسنة والهرسك وكونفدرالية النقابات المستقلة في البوسنة والهرسك، فيما يتعلق بالتمييز الذي تمارسه شركتان كبيرتان مركزهما موستار هما شركة أوميني وشركة سوكو. وقد وجد التقرير أن الشركتين تنتهكان عدة اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية تعتبر البوسنة إحدى الدول الموقعة عليها. وأوصت الحكومة باتخاذ التدابير الملائمة لضمان حصول عمال الشركتين الذين سُرحوا خلال الحرب بسبب انتمائهم الإثني أو دينهم، على التعويضات. وأنا قلق للغاية لكون هاتين الشركتين رفضتا نتائج التقرير ولم تتخذ أي تدابير لمصلحة العاملين المعنيين.

عودة اللاجئين

٨٤ - عادت الأقليات إلى البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٩ بأعداد أكبر بكثير مما حدث في عام ١٩٩٨. وتبلغ تقديرات عدد العائدين في تلك السنة ٨٠ ٠٠٠ إلى ٩٠ ٠٠٠ بالمقارنة مع ٣٥ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨. وقد عاد الكثيرون منهم بصورة عفوية متحدين العوائق السياسية. ويبدو الاهتمام بالعودة جلياً في عام ٢٠٠٠، وقد بدأت المجموعات المعنية بالأشخاص المشردين والبلديات منذ مدة الاستعداد للتحركات المتوقعة في الربيع والصيف. ولمساندة هذا الزخم ستركز فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير جهودها في عام ٢٠٠٠ على ضمان دعم مرّن للعودة إلى المناطق التي شهدت تقدماً في حركة العودة، وتنفيذ قوانين الملكية، وبقاء العائدين، عن طريق توفير الفرص الاقتصادية وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالحركة عبر الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك.

٨٥ - وقد استمرت زيارات التقييم وعمليات تنظيف البيوت والعودة إلى الوحدات السكنية التي أعيد بناؤها، وتركزت هذه الأنشطة في وسط البوسنة وشمال شرقي جمهورية صربسكا خلال أشهر الشتاء، وإن كانت هذه العمليات سارت ببطء. وقد أصبحت الحوادث الأمنية استثناءً بدلاً من أن تكون القاعدة، وهناك تحول مشجع في كثير من المناطق من الاعتماد على قوة تثبيت الاستقرار إلى الشرطة المحلية باعتبارها الملاذ الأول لضمان أمن العائدين. بيد أن تأخر المانحين في دفع الأموال لا يزال يؤثر سلباً على معدل العودة. وأؤكد مرة أخرى على ضرورة توفير التمويل المرّن في عام ٢٠٠٠ لدعم العائدين إلى المناطق التي شهدت تقدماً في حركة العودة. ويجب كذلك ملاحظة أن السلطات الاتحادية، خاصة في كانتون تولزا، وفرت دعماً مالياً ومادياً هاما لعودة الأقليات إلى شرق وشمال جمهورية صربسكا. غير أن السلطات المحلية والوطنية لم تزل تعيق عودة الأقليات في كثير من المناطق،

بما فيها صربسكو وغورازدي وبوتسينيا وزبتسي وصربرنيتسا، وسوف يستمر مكثبي في استهداف التدخلات السياسية لإفساح المجال أمام إمكانيات العودة.

٨٦- ومنذ بدء العمل بخطة تنفيذ قانون الملكية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بفرض تشريع منسق للملكية في كلا الكيانين، حدث تقدم ملحوظ في حيازة الأملاك في جميع أنحاء البلاد. وكان التقدم مطردا في المناطق البوسنية من الاتحاد وفي كثير من أنحاء جمهورية صربسكا. وقد ازدادت أعداد أفراد الأقليات الذين أعيدت إليهم أملاكهم في مناطق حضرية كانت مغلقة سابقا، مثل دوبوي وبييلينا، على الرغم من أن بعض المناطق المشهورة بتزمتها، مثل فيزيغراد وفوسا وبراتوناتش ظلت حجر عثرة أمام العملية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت قرارا يلغي استنتاج الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يقضي بالتوقف عن طرد فئات معينة من الأشخاص بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ولو سُمح لهذا الاستنتاج الذي توصلت إليه الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بالدخول حيز النفاذ، فإن من شأنه أن يحرم اللاجئين والمشردين من حقهم في العودة إلى منازلهم خلال الشتاء. غير أنه، باستثناء كيزيلياك وكاكاني، حيث طرأ تحسن كبير نتيجة عزلي لرئيسي البلديتين في تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتحقق إلا تقدم طفيف في مناطق الأغلبية الكرواتية.

٨٧- وفي الوقت الحاضر يعود الفضل في التقدم المحرز غالبا إلى تضافر جهود الوكالات الدولية الرئيسية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب الممثل السامي، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك) لتنظيم العملية وفصلها عن السياسة، غير أن الإعاقة لا تزال مستمرة على جميع المستويات، سواء للحفاظ على المصالح الذاتية أو للإبقاء على الأوضاع الإثنية - السياسية الراهنة. ومن الأهمية بمكان أن تتبنى السلطات المحلية العملية، وأن تحترم الحقوق الفردية لمواطنيها. وفي هذا السياق، سيعمل مكثبي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لضمان قيام الشرطة والمدعين العامين بواجباتهم بموجب القانون فيما يتعلق بضمان إعلان الأملاك ومحاكمة المسؤولين الذين يضعون العراقيل أمام التنفيذ، ولضمان القضاء على عملية احتلال المنازل بوسائل غير مشروعة من طرف المسؤولين المنتخبين، استنادا إلى قواعد لجنة الانتخاب المؤقتة، ومن قبل أفراد الشرطة بالاستعانة بقوات شرطة الكيان والكانتون. وكذلك لضمان أن الكانتونات تخصص ما يكفي من الموظفين والموارد للسماح لمكاتب الإسكان وغيرها من الجهات المعنية بالقيام بمهامها. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، التقيت برؤساء وزيري الكيانين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فوفاقا على توفير الاعتمادات في الميزانية وأنواع الدعم الأخرى. وقد بينت أنه

لا بد من بذل جهود ملحوظة للقضاء على التجاوزات في استخدام المساكن قبل أن ينظر المجتمع الدولي في تمويل أية أعمال بناء جديدة.

٨٨- وكما بينت في تقرير الأخير، تظل هناك مشاكل متعلقة بالاندماج الإداري عقب العودة، مثلا إعادة التوصل بالمرافق العامة، الوصول إلى الوثائق والمعاشات والتعليم المدرسي و العودة إلى الوظائف السابقة. وبخصوص النقطة الأخيرة، سوف تولي فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير الأولوية للعمل مع فرقة العمل الاقتصادية لتوفير الفرص الاقتصادية اللازمة لبقاء الأقليات العائدة. وأتابع كذلك عن كتب عملية خصخصة الأملاك السكنية، التي بدأت في اتحاد البوسنة والمهرسك، حيث تُهضم حقوق الناس في الشراء بفعل صعوبة الحصول على الوثائق المناسبة، وإساءة تفسير القواعد وسوء تصرف المسؤولين المحليين وأصحاب العقارات المملوكة اجتماعيا.

٨٩- وتظل عودة المشردين في داخل البوسنة والمهرسك مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركات اللاجئين في أماكن أخرى في البلقان، وخاصة كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما بينت ذلك في تقرير الأخير. ولكنني أتوقع أن الدفعة التي أعطتها الحكومة الجديدة المنتخبة في كرواتيا ومبادرة العودة التي بدأتها معاهدة الاستقرار سوف تؤديان أخيرا إلى إحراز تقدم في هذا المضمار. وأظل منشغلا بأمر الصرب الكرواتيين في جمهورية صربسكا، الذين يرغب الكثيرون منهم في العودة إلى كرواتيا، وستؤدي حركتهم إلى إخلاء حيز يسمح بعودة البوسنيين والكرواتيين. إلا أنه، كما بينت سابقا، لا تزال العقبات قائمة أمام إجراءات العودة إلى كرواتيا، وتدعو الحاجة إلى إعادة نظر شاملة لتمكين اللاجئين الصرب الكرواتيين من ممارسة حقوقهم في العودة ولغرس الثقة في نفوسهم بشأن عملية العودة. وكما هو متوقع في برنامج العودة، لا بد أن تسمح الحكومة الكرواتية بعودة جميع المقيمين فيها سابقا، بمن فيهم غير الحاصلين على الجنسية الكرواتية لأسباب خارجة عن إرادتهم. ولا تزال حكومة كرواتيا تحتاج إلى توسيع خدماتها القنصلية، دون تمييز، بحيث تشمل اللاجئين الصرب الكرواتيين في كل من البوسنة والمهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا يمكن للاجئين الصرب الكرواتيين أن يتمتعوا بحرية حركة حقيقية تسمح لهم بالسفر من وإلى ديارهم الأصلية، لاتخاذ قرارات واعية بشأن العودة، إلا إذا أتيح لهم الحصول على جوازات.

٩٠- ومن المسائل الأخرى التي لا تزال تحتاج إلى معالجة من طرف الحكومة الجديدة، إنشاء آليات فعالة تسمح للعائدين باستعادة حقوق ملكيتهم وشغل بيوتهم، والوصول إلى الوثائق الشخصية وأن تشملهم برامج إعادة التعمير دون تمييز. ولجعل نظام الجنسية الكرواتي متوافقا مع المعايير الدولية المنطبقة في حالة حل دولة، يجب على الحكومة الكرواتية أن تعدل قانون جنسيتها لتسهيل تجنس الأشخاص الذين كانوا يقيمون فيها عادة في السابق، والذين

تربطهم صلات حقيقية وفعلية بكرواتيا، لا ببلد لجوئهم. وسيعمل مكتب الممثل السامي في إطار المبادرة الإقليمية لعودة اللاجئين التابعة لمعاهدة الاستقرار، للمساعدة على ضمان الإزالة العاجلة لهذه العقبات التشريعية التي تعوق العودة.

القوات العسكرية

٩١- السياسات الأمنية على مستوى الدولة: تظل هناك حاجة ملحة في البوسنة والهرسك لوضع سياسات أمنية على مستوى الدولة إذا كانت كرواتيا راغبة في التقدم نحو عضوية الهياكل الأوربية الأطلسية، ونحو تحقيق الاستقرار وتشجيع الاستثمار. وقد أنشأت اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية فريقا عاملا لوزراء الدفاع لمعالجة هذه المسألة. ولم يجرز سوى قدر بسيط من التقدم في هذا المضمار، نظرا لأن وزراء الدفاع أو ممثليهم لا يجتمعون بشكل منتظم ولا يتقيدون بجدول زمني. فضلا عن ذلك أنشأت اللجنة الدائمة أفرقة عاملة أخرى للتحقيق في مسائل من قبيل تخفيض القوات، وعمليات حفظ السلام والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك، ولم يجرز سوى تقدم بسيط في هذا المجال أيضا. وفي عام ١٩٩٩، تم إنجاز تخفيض قدره ١٥ في المائة لقوات الكيان. وقد أعلنت البوسنة والهرسك عن نيتها القيام بتخفيض إضافي قدره ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. ووافقت البوسنة والهرسك أيضا على إرسال مراقبين في بعثات الأمم المتحدة.

٩٢- خدمات مراقبة الحركة الجوية: في بداية كانون الثاني/يناير، تم التوصل إلى اتفاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا لتوفير خدمات مراقبة الحركة الجوية. وقد فوضت قوة تثبيت الاستقرار في وقت لاحق سلطة مراقبة المجال الجوي من مستوي الطيران ٢٩٠ إلى ٣٩٠ للبوسنة والهرسك في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وسترتب على ذلك في المستقبل إيرادات من عبور الرحلات الجوية، وستستخدم هذه الإيرادات لأغراض تركيب وتحديث مرافق مراقبة الحركة الجوية وفقا لمتطلبات منظمة الطيران المدني الدولي.

٩٣- إزالة الألغام: في عام ١٩٩٩ أزيلت الألغام من أكثر من ٥٠٠ متر مربع و ١ ٨٠٠ ٠٠٠ متر مربع من المناطق الزراعية، و ٢٦ ٠٠٠ متر مربع من المناطق الحضرية. وفي نهاية عام ١٩٩٩، انتهت عملية استعراض هيكل إزالة الألغام بأكمله ووافق عليه مجلس المانحين. ومن المتوقع أن تساعد هذه العملية على تحسين فعالية جهود إزالة الألغام. وسعيا لتحقيق هدف إزالة جميع الألغام في البوسنة والهرسك خلال فترة معقولة، لا بد من استمرار الدعم من جانب المانحين. ويجري حاليا توظيف مستشار استراتيجي. وسيكون دوره طمأننة المانحين بأن اشتراكهم تستعمل بطريقة فعالة، وكذلك محاربة الرشوة ومساعدة برنامج إزالة الألغام على تحقيق مستوى عال من التראה.